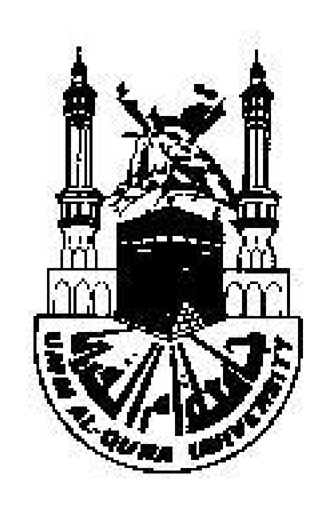


بحوث

كلية اللغة العربية

المملكة العربية السعودية / مكة المكرمة / جامعة أم القرى / كلية اللغة العربية

السنة الثانية ـ العدد الثاني ١٤٠٤ / ١٤٠٥ هـ

« سنوية »

ظاهرة الاستغناء

في الدراسة اللغوية

للدكتور

السيد رزق الطويل

ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية

د. السيد رزق الطويل
أستاذ مساعد بقسم الدراسات العليا

كيف تناولتها كتب التراث ؟

في المصادر الأصيلة للدراسة اللغوية ، نحوية كانت أو تصريفية ، وهي كثيرة وغزيرة ومتنوعة ما بين مخطوط منها ومطبوع تناول لظاهرة الاستغناء على أنحاء متفاوتة ، وصور متباينة ، وهي تعني الاكتفاء بصيغة عن صيغة ، أو بفعل عن فعل ، أو اسم عن اسم ، ووراء هذه الظاهرة أسباب شتى بيئية أو اجتماعية أو لسانية ، ويستخدم القدماء في حديثهم عن هذه الظاهرة لفظ استغناء ، أو الفعل استغنى ، أو يستغني .

يقول سيبويه : « فأما القردة فاستغنى بها عن أقراد ، كما قالوا ثلاثة شسوع فاستغنوا عن أشساع ، وقالوا ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ »[1] .

وكما تحدث سيبويه عن الاستغناء في مواضع من كتابه العريق ، نرى المبرد في مُقْتَضبه أكثر من هذا التعبير . يقول : « ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقطا ، ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رَجُل : أَرْجَال ، وفي سَبُع أسباع ؛ لأنه الأصل »[2] .

وقد تعرض المبرد للاستغناء في نحو تسعة وعشرين موضعا من كتابه .

والملاحظ في هذه الظاهرة أنها في النواحي التصريفية أكثر منها في المسائل النحوية ، ذلك لأنها في مجال الأبنية وهي كثيرة ومتعددة واضحة وملموسة .

---

(١) الكتاب جـ ٢ ص ١٧٩ الأميرية ، والشسع أحد سيور النعل وهو الذي يدخل بين إصبعين ، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النعل المشدود في الزمام .

(٢) المقتضب جـ ٢ ص ٢٠١ .

وأبرز الظواهر التصريفية التي يحدث فيها الاستغناء جمع التكسير ، وصيغ التصغير .

وبرغم أصالة هذه الظاهرة ، وكثرتها ، وانتشارها في مؤلفات الأقدمين إلا أنها لم تجد حظها من الدرس العلمي المنهجي الذي يتتبعها ، ويحلل أسبابها ، ويكشف عن قيمة وجودها في اللسان العربي ، ويضع لها سياجا محكما من المصطلحات العلمية شأن غيرها من الظواهر النحوية والتصريفية التي وجدت حظها من العناية والاهتمام .

وفي هذا البحث نحاول إرساء قواعد لهذه الظاهرة تسهم في تحديد ملامحها ، وتوجد تمايزا بينها وبين غيرها من الظواهر الشبيهة بها ، أو التي هي بسبب منها .

تحديد مفهوم الاستغناء :

يراد بالاستغناء العدول عن صيغة إلى صيغة ، أو من بنية إلى بنية ، أو من استعمال إلى استعمال آخر ، وقد يكون المعدول عنه هو القياس الذي تفرضه القواعد لكنه غير مستعمل ، فيعرض العربي في استعماله إلى ما أَلِف استعماله كما استغنوا عن « أبَى يأبِي » من باب ضرب حيث قياسها إلى « أبَى يأبَى » من باب فتح حيث الاستعمال الذي ألفه اللسان العربي .

وقد يكون الاستغناء عن صيغة كثر استعمالها إلى صيغة أقل استعمالا لكنها الأقيس ويلجأ إليها المتحدث الفصيح مضطرا ، كما قالوا : أرْجال جمع رَجُل بدلا من رجال ، على نحو ما أشار إليه سيبويه فيما نقلنا عنه آنفا .

ومما يجب أن نعلمه حتى تتضح تماما ملامح هذه الظاهرة .

أن منها استغناء للاضطرار نعدل فيه عن كثير مستعمل إلى قياس أقل استعمالا ، وحديث المبرد عنها يعطيها حكم القانون الذي يجعل من حق الأجيال المتعاقبة على منهل اللغة الفصيحة أن يحذوا حذوه ، وأن يسيروا على دربه ؛ إذ يقول المبرد : « ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رجل : أرْجال ، وفي سبع : أسباع لأنه الأصل » .

وأكثر ما يعرف عن هذه الظاهرة إهمال المستغنى عنه تماما ، أو على حد تعبير المبرد « حتى يكون المستغنى عنه مسقطا » ، أو ترك صيغة مستعملة إلى صيغة أخرى أدل على المراد ، وأكثر موافقة للصناعة النحوية .

ومن هنا يدخل في الاستغناء ظاهرة العدل ، ويخرج ظاهرة التقدير ، وأنواع من ظاهرة الحذف .

ففي ظاهرة التقدير نضع في اعتبارنا المقدر .

مثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ ، ﴿ وأن تعفوا أقرب للتقوى ﴾ . فنحن نقول : أن وما دخلت عليه مصدر مؤول تقديره في الآيتين : صومكم خير لكم ، عفوكم أقرب للتقوى . وكلا المصدرين الصريح والمؤول في اعتبار المتحدث ، وليس فيه استغناء بصيغة عن صيغة .

وتدخل فيه ظاهرة العدل ، وهي أحد أسباب منع الصرف مع العلمية ، فتعدل عن صيغة إلى صيغة ، والمعدول عنه ، والمعدول إليه كلاهما في أكثر الأمر — في اعتبار المتكلم فمَثْنى معدولة عن اثنين اثنين ، وثُلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة ، وكذلك : عُمَر معدول عن : عامر ، لكن في الصيغة المعدول إليها معنى مقصود له مسوغه النحوي واللغوي ،وسنبينه فيما بعد .

وخرجت ظاهرة الحذف ؛ لأننا في الحذف اللغوي نضع في اعتبارنا المحذوف ونقدره ، وبصفة خاصة الحذف جوازا ، الذي يقع لدلالة الدليل عليه ، وأما الحذف وجوبا ، ففيه صورة من صور الاستغناء .

وظاهرة القلب المكاني : وهي تقديم بعض حروف الكلمة على بعض ، ولها دلائل لغوية هامة نتناولها في بحث تال بإذن الله تختلف عن الاستغناء ؛ لأن المقلوب والمقلوب عنه يستخدمان جميعا ، فنقول : يئس وأيس ، وجذب وجبذ ، وحادي وواحد .

يقول برجستراسر في سياق حديثه عن القلب المكاني : « واللغة العربية كثيرا ما احتفظت بالصورة الأصلية للكلمة مع الصورة الجديدة ، أي التي طرأ عليها التقديم والتأخير ، فأحيانا يمكن معرفة أيتها هي الأصلية بالرجوع إلى اللغة العربية وحدها ، كما هو الحال في كلمة : مزراب ، ومرزاب »[1] .

---

(١) تاريخ التطور النحوي لبراجستراستر ص ٣٥ . مكتبة الخانجي القاهرة .

على أن هناك نوعا من القلب المكاني نعده من قبيل ظاهرة الاستغناء ، وهو الجانب القياسي منه مثل آبار ، وآرام ، وجواءٍ وشواءٍ ونحوها على أساس أن الأصل منه غير مستعمل .

بقيت هناك قضية أخرى ..

هذا الحديث عن هذه الظاهرة .. أهو تصور أم تصوير ؟!

وبعبارة أخرى : حين نتكلم عن عدول العربي عن صيغة إلى صيغة أخرى أحدث فعلا استعماله للصيغة الأولى ثم بدا له العدول عنها فعدل ، وبهذا يكون حديثنا تصويرا لواقع لغوي ، أم أن الأمر مجرد تصور لأمر لم يحدث على أساس أنه خطوة منطقية لما حدث .

وهذا هو الشأن في ظواهر الحذف والتقدير والاستتار في النحو العربي .

كما هو الشأن في ظواهر الاعلال والابدال . وأن علماء التصريف عندما قالوا : إن أصل قال : قَوَل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، وعندما قالوا : إن « قاضٍ » أصلها « قاضي » استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان : التنوين وسكون الياء ، فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين فصارت قاضٍ كان هذا كله مجرد تصور نظري بدون واقع .

لكن برغم هذا كله يبقى الاستغناء ظاهرة متميزة في اللسان العربي .

وعلينا الآن أن نسوق أمثلتها ، ونشير إلى مواضعها في الظواهر التصريفية والنحوية .

الاستغناء في الظواهر التصريفية :

١ ـ تكثر هذه الظاهرة في جموع التكسير من بين الظواهر التصريفية المتعددة :

(أ) ومن ذلك الاستغناء بصيغ جمع القلة عن جمع الكثرة ، فقالوا : رِجْل وأرجل ويد وأيد ، وعنق وأعناق ، وفؤاد وأفئدة ، وسمع من العرب ثلاثة أرسان ، استعملوه للقليل والكثير ، وقتب وأقتاب كذلك ، وكذا الأكف جمع كف ليس لها جمع

غيره : وقالوا : أذرع جمع ذراع مؤنثة ، ولا يتجاوزون هذه الصيغة ولو قصدوا الأكثر[1] .

وهذه نقول من كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد تؤكد قولهم بالاستغناء بجموع القلة عن الكثرة .

يقول سيبويه : « وربما جاء الأفعال يستغنى بها أن يُكسَّر الاسم على البناء الذي هو الأكثر العدد ، فيعنى به ما يعنى بذلك البناء من العدد نحو قتب وأقتاب ، ورَسَنٌ وأرسان » .

وقال في موضع آخر : « ورِجْل وأَرْجُلٌ إلا أنهم لم يجاوزوا الأفْعُل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف »[2] .

ويقول المبرد : « كما أنه إذا كان مجموعا على بعض أبنية العدد ، ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير ، وذلك نحو قولك : يد وأيد ورِجْل وأرجل فهذا من أبنية أدنى العدد ولم يكن له جمع غيره ، فالكثير من العدد يلقب أيضا بهذا ؛ لأنه لا جمع له إلا ذلك »[3] .

ومقتضى هذا أن من الجائز للمتحدث باللسان الفصيح أن يتحدث عن الجموع السابقة وهي من صيغ القلة في حالة الكثرة ؛ إذ لم يستعمل لها جموع كثرة ، اكتفاء بصيغ القلة ، فنقول ثلاثة أفئدة تعني القلة كما جاء في قوله تعالى : ﴿ **وأفئدتهم هواء** ﴾[4] مرادا بها الكثرة بلا ريب ، كما استخدمت أيد وأرجل للقلة جاءت في القرآن الكريم للكثرة ، فقال تعالى : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم للصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين** ﴾[5] .

---

(1) راجع سيبويه جـ ٢ (جمع التكسير) الأميرية ، والمقتضب جـ ٢ ص ٣ . والأشموني بتحقيق محي الدين ص ٦٧١ .
(2) الكتاب جـ ٢ ص ١٧٧ ، ص ١٨٠ الأميرية .
(3) المقتضب جـ ٢ ص ١٦٠ .
(4) سورة إبراهيم : ٤٣ .
(5) سورة المائدة : ٦ .

(ب) الاستغناء بصيغ الكثرة عن صيغ القلة (عكس الحالة السابقة) :

فاستعمل العرب شسوع جمع شسع ، واستغنوا بها عن أشساع جمع قلة والتي لم ترد في كلامهم[1] .

وجمعوا لفظ قرد على قرود جمع كثرة مستغنين بها عن أقراد جمع قلة . كما استغنوا بقُروء جمع كثرة عن أقْرُؤ جمع قلة ، ولم يرد لسَبُع جمعا غير سباع ، ومن هنا يستعمل للقليل منها والكثير ، وقالوا في جمع جُرْح جراح ولم يقولوا أجراح .

وقالوا : رجل ورجال ، وقلب وقلوب ، وصُرد وصِرْدان .

والاستعمال القرآني يؤكد هذا الاستغناء من ذلك قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهم ثلاثة قروء ﴾[2] مع أن السياق هنا بصيغ القلة لكنها مستغنى عنها .

وقد نقلنا في صدر هذا المقال ما قاله سيبويه في الاستغناء بقردة عن أقراد ، وشسوع عن أشساع .

ويقول المبرد : « وأما ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد ، فنحو قولك شسوع ، فتقول : ثلاثة شسوع ، فيشترك فيه الأقل والأكثر »[3] .

ويقول الأشموني : تنبيهان : الأول : كما يغني أحدهما (يعني جمع القلة والكثرة) عن الآخر وضعا ، كذلك يغني عنه أيضا استعمالا لقرينة مجازا نحو (ثلاثة قروء) .

وقد عبر ابن مالك عن ظاهرة الاستغناء بين جمعي القلة والكثرة بقوله في ألفيته :

---

(١) روي أن الأخفش أثبت « أشعسا » يقول ابن يعيش في المفصل ردا على ذلك : فأما ما حكاه عن أبي الحسن من أشسع فهو شاذ قياسا واستعمالا ، فأما الاستعمال ، فما أقله ، وأما القياس فإن الباب في فِعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال ، نحو عدل وأعدال ، فمجيئه على أفعُل خلاف القياس .

(٢) سورة البقرة : ٢٢٨ .

(٣) المقتضب جـ ٢ ص ١٦٠ .

وبعض ذي بكثرة وضعا يفي ... كأرجل ، والعكس جاء كالصُّفِيّ

والصُّفِيّ هنا على وزن فُعول جمع صَفَاة ، وهي الصخرة الملساء .

وقد انتقد الأشموني عدها في ظاهرة الاستغناء فقال : ليس الصُّفِيّ مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة ؛ لورود جمع القلة ، حكى الجوهري وغيره : صَفَاة ، وأَصْفَاء[1] .

(جـ) الاستغناء ببعض صيغ القلة عن بعض :

● من ذلك مثلا غلام ، وكل ما كان على وزن فعال (بضم الفاء) وثالثه حرف لين يجمع في القلة على أفعلة مثل غراب وأغربة ، وإذا أرادوا التكثير قالوا : غِرْبان ، لكنهم في غلام قالوا في التكثير غلمان ، ولم يقولوا في القلة أغلمة . وسر هذا يبدو من كلام سيبويه والمبرد .

أما سيبويه فيقول : « وغلام وغلمان ، ولم يقولوا : أغلمة ، استغنوا بقولهم : ثلاثة غلمة كما استغنوا بفتية عن أن يقولوا أفتاء »[2] ، وقال في الصفحة التالية : « ولم يقولوا أَصْبية استغنوا بصبية عنها »[3] .

ويقول المبرد : « فأما غلام فيستغنى أن يقال فيه : أغلمة بقولهم : غِلمة ؛ لأنهما الأدنى العدد ، ومجازهما واحد ، إلا أنك حذفت الزيادة ، فإذا حقرت (غلمة) فالأجود أن ترده إلى بنائه فتقول : أُغَيْلِمة ، وكذلك صبية . ولو قلت صُبَيَّة ، وغُلَيْمة على اللفظ كان جيدا حسنا .

● ومن ذلك جمع « فَعْل » اسما صحيح العين على أفعال .

والقياس الصرفي على أنه يأتي على أَفْعُل ، وما عداه يأتي على أفعال وبناء على هذا نرى هواة التخطئة أو المتسرعين في إصدار الحكم بالخطأ على الأبنية التي تخالف ما اشتهر من قياس الصرفيين يحكمون بالخطأ واللحن على كل من يجمع فَعْل اسما صحيح العين على أَفْعَال .

(١) شرح الأشموني ص ٦٧١ .
(٢) الكتاب جـ ٢ ص ١٩٣ .
(٣) المرجع السابق ص ١٩٤ .

وقد وردت أساليب فصيحة عدة تجمع فَعْلا صحيح العين على أفعال ، وهي في تقديري من قبيل الاستغناء ببعض صيغ جمع القلة عن بعض ، والحكم بخطئها في تقديري مجازفة لا مسوغ لها .

ومن ذلك جمع شَعْر على أشعار قال تعالى : ﴿ **ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين** ﴾[1] .

وجمع فَرْخ على أفراخ ، ومن ذلك قول الحطيئة :

ماذا تقول لأفـــراخ بذي مَرَخٍ   زغب الحواصل ـــ لا ماء ولا شجر

وسمع جمع زَنْد على أزناد ، وفرد على أفراد .

وبناء على هذا لا غبار على عبارتنا المعاصرة : لنا أمجاد عظيمة (جمع مجد) . قال سيبويه : « واعلم أنه قد يجيء في فَعْل أفعال مكان أَفْعُل ، وليس ذلك بالباب في كلام العرب ومن ذلك قولهم : أفراخ ، وأجداد ، وأفراد »[2] .

وأما المبرد فيقول : « فأما ما جاء على أفعال فنحو : فرد وأفراد ، وفرخ وأفراخ »[3] .

ويعرض الأشموني وجهات النظر المتعددة في المسألة ، فيقرر أن رأي الجمهور في جمع فَعْل صحيح العين على أفعال غير قياسي ، واتجه هذا الرأي ابن مالك في التسهيل وذهب الفراء إلى أنه قياسي إذا كانت الفاء همزة نحو ألْف وآلاف ، أو واوا نحو وهم وأوهام . وكلام ابن مالك في شرح الكافية يبدو منه موافقة الفراء فيما فاؤه واو ؛ إذ يقول : « إن أفعالا أكثر من أَفْعُل في فَعْل الذي فاؤه واو كوقت وأوقات ووصف وأوصاف ، ووقف وأوقاف ، ووَكْر وأوكار ، ووغد وأوغاد ، فاستثقلوا ضم عين أَفْعُل بعد الواو فعدلوا إلى أفعال » ثم قال : « إن المضاعف من فَعْل كالذي فاؤه واو في أن « أفعالا » في جمعه أكثر من أَفْعُل مثل :

---

(١) سورة النحل : ٨٠ .

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ١٧٦ ، الأميرية .

(٣) المقتضب جـ ٢ ص ١٩٥ ، والكامل جـ ١ ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

عم وأعمام وجَد وأجداد ورب وأرباب ، وبرّ وأبرار ، وشت وأشتات ، وفذ وأفذاذ »[1] .

وهكذا يتضح لنا بعد هذه النقول المتعددة أن جمع فَعْل على أفعال ، سائغ في لسان العرب ، وليس فيه ما يعيب .

٢ ــ ظاهرة الاستغناء في باب التصغير :

من خلال تتبعنا للاستعمال العربي نجد أن ظاهرة التصغير عامة ، شاملة ، تقع في الأسماء المعربة ، كما تقع في المبنية ، لكنها في الأخيرة تأخذ صيغة تصريفية تميزها عن تصغير المعربات فهم إذا صغروا « ذا » اسم إشارة قالوا : « ذَيًّا » وإذا صغروا « الذي » أو « التي » قالوا : « اللذَيَّا » و « اللتَيَّا » . يقول المبرد عن تحقير الأسماء المبهمة : فإذا صغرت هذه الأسماء خولف بها جهة التصغير ، فتركت أوائلها على حالها ، وألحقت ياء التصغير لأنها علامة فلا يعرى المصغر منها ، ولو عرّي منها لم يكن على التصغير دليل ، وألحقت ألف في آخرها تدل على ما كانت عليه الضمة في غير المبهمة ، ألا ترى أن كل اسم تصغره من غير المبهمة تضم أوله نحو : فُلَيْس ، ودُرَيْهم ، ودُنَيْنير[2] واستشهد بقول شاعر الرجز العجاج :

بعـد اللُّتَيَّا واللَّتَيَّـا والتـي إذا علتها أنفُسٌ تَرَدَّت[3]

بهذه الصورة يتبين لنا كيف تصغر المبنيات ؟! لكنا نلاحظ أن العرب أهملت تماما بعض المبنيات فلم تصغر على النحو المألوف في تصغير الأسماء المبهمة ، وذلك استغناء عنها بنظائرها التي صغرت .

من ذلك « اللاتي » اسم موصول لجماعة الاناث لم تر في الاستعمال العربي تصغيرا لها ولو بحثت عن السر في ذلك تجد أنهم استغنوا « باللُّتَيَّات » عنها . واللُّتَيَّات هي جمع التي بعد تصغيرها .

---

(١) شرح الأشموني ص ٦٧٤ ، وراجع التسهيل ، وشرح الكافية لابن مالك .

(٢) المبرد جـ ٢ ص ٢٨٧ (المقتضب) وراجع سيبويه جـ ٢ ص ١٣٩ (الأميرية) باب تحقير الأسماء المبهمة .

(٣) راجع خزانة الأدب جـ ٢ ، وورد في شواهد سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، ونقله عن المقتضب ابن الشجري في أماليه .

وقد تناول سيبويه هذه القضية مشيرا صراحة إلى مصطلح الاستغناء ؛ إذ يقول : « واللاتي لا تحقر ، استغنوا بجمع الواحد إذا حقِّر عنه ، وهو قولهم : اللُّتَيَّات فلما استغنوا عنه صار مسقطا »[1] .

● مَنْ وأي موصولان عامان بمعنى الذي وغيره لا يصغران ، ولم يسمع عن العرب تصغيرهما وذلك لأن ما فيهما من عموم لا يجعل لتصغيرهما معنى[2] والحقيقة أن العرب قد استغنوا عن تصغيرهما بتصغير « الذي » . يقول سيبويه : « ولا تحقر « من » ولا « أي » إذا صارا بمنزلة « الذي » ؛ لأنهما من حروف الاستفهام .. فمن لم يلزمه تحقير كا يلزم « الذي » لأنه إنما يريد به معنى « الذي » وقد استغني عنه بتحقير الذي »[3] .

● ذِهِ ، ذِي من أسماء الاشارة للمفردة المؤنثة .. كان من المتوقع طبقا لقواعد تصغير المبنيات أن يقال : « ذَيًّا » ، وهي صيغة تصغير « ذا » المفرد المذكر نفسها ، فعدلوا عنها دفعا للالتباس[4] إلى قولهم « تيا » تصغيرا لِذِهْ وذِي .

يقول المبرد : فإذا حقرت ذِهْ أو ذِي قلت : تَيًّا . وإنما منعك أن تقول : ذَيًّا كراهة التباس المذكر بالمؤنث ، فقلت : تَيًّا ؛ لأنك تقول : (تا) في معنى (ذِهْ) ، وتي كا تقول : ذي ، فصغرت (تا) لئلا يقع لبس ، فاستغنيت به عن تصغير « ذِهْ » أو (ذي) على لفظها . قال الشاعر[5] :

وخَبَّرْتُمَانِـــي أنما الموتُ بالقُـــرَى ... فكيـف وهاتـا هضبـــة وقلـــيبُ[6]

وقال عمران بن حطان الخارجي :

(١) الكتاب جـ ٢ ص ١٤٠ ، الأميرية .
(٢) المقتضب جـ ٢ ص ٢٩١ .
(٣) الكتاب جـ ٢ ص ٢٤٠ .
(٤) راجع الكتاب جـ ٢ ص ٢٤٠ .
(٥) هو كعب الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار ــ راجع الأصمعيات ص ٩٧ ــ ١٠٠ ، وأمالي القالي جـ ١ ص ١٤٨ .
(٦) المعنى : كان يخوف بأن الموت مقصور على القرى أي الحواضر ، ثم تبين له بعد موت أخيه أن الموت في البوادي أيضا . والقليب : القبر .

وليس لعيشنا هذا مهاة وليس دارنا هاتا بدار[1]

٣ ــ ومن أبرز ظواهر الاستغناء في الجانب التصريفي الأفعال الملازمة للبناء للمجهول ؛ إذ نراها في الاستعمال العربي سدت مسد المبني للمعلوم والمجهول جميعا .. وهذه الأفعال التي اكتفي فيها بصيغة البناء للمجهول ذات سمت خاص ؛ إذ أنها من حيث معناها يتعلق الاهتمام فيها بمن وقعت عليه أكثر من تعلقه بما وقعت منه .

وقد عقد سيبويه لها فصلا خاصا وذكر منها : جُنّ ، وسُلّ ، وزُكِمَ[2] .

وزاد الرضي في شرح الكافية : حُمّ ، وفُئِد ، ووُعِكَ .

وعقد لها ابن قتيبة بابا خاصا في أدب الكاتب ، كما تناولها ثعلب في الفصيح .

وجمع السيوطي منها أفعالا كثيرة غير ما سبق في كتابه المزهر[3] ومنها زُهِي بمعنى تكبر ، هُرِع إلى كذا ، واضْطُرّ ، واشْتُهِر ، واستهتر ، وعُنِي .

وكانت ظاهرة الاستغناء بهذه الصورة في تقديري دليلا على حكمة اللسان العربي ودقته ، ونأيه عن فضول الكلام .

وقد ورد في القرآن الكريم استخدام هذه الأفعال ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ **وجاءه قومه يهرعون إليه** ﴾[4] ، وقوله تعالى : ﴿ **إلا ما اضطررتم إليه** ﴾[5] ، وقد ورد اضطر في القرآن الكريم مبنيا للمعلوم في موضعين فقط من مواضع سبعة وهما قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ **ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير** ﴾[6] ، وقوله في سورة لقمان : ﴿ **ثم نضطرهم إلى عذاب غليظ** ﴾[7] .

---

(١) المهاه بالهاء : الصفاء والرقة ، وقال الأصمعي هو بالتاء ، ووزنه فعْلة وهي البقرة الوحشية ــ المبرد جـ ٢ ص ٢٨٨ .

(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٢٣٨ ، الأميرية .

(٣) المزهر جـ ٢ ص ١٥٢ .

(٤) سورة هود : ٧٨ .

(٥) سورة الأنعام : ١١٩ .

(٦) الآية : ١٢٦ .

(٧) الآية : ٢٤ .

الأفعال ناقصة التصرف أو الجامدة :

وفي هذه الأفعال تبدو ظاهرة الاستغناء واضحة جلية .

فهناك أفعال ملازمة لصورة الماضي مثل : نعم وبئس ، وحبذا ولا حبذا ومنها : فعلا التعجب (ما أَفْعَلَه ــ أَفْعِل به) وأفعال الاستثناء مثل : خلا وعدا وحاشا وكذلك : ليس وما دام (من أخوات كان) وحري واخلولق وأنشأ وأخذ (من أفعال المقاربة والشروع) ومنها : طالما ، وقلما ، وكثرما[1] .

فهذه كلها أفعال لزمت صورة الماضي ، وجمدت عليها ووراء هذا الجمود أن هذه الأفعال اقترنت بمعان ثابتة هي المدح أو الذم ، أو التعجب ، أو الاستثناء ، أو النفي ، أو الشروع ، أو كف الفعل عن الفاعلية حتى أصبح المراد منه مجرد الحدث .. وكان من نتيجة هذا أن تركنا جانبا عنصر الزمن ، وأصبح الزمن الماضي المستفاد من صيغة الفعل له القدرة على استيعاب كل الأزمنة ، ولم تعد الحاجة إلى صيغة الأمر أو المضارع وغيرهما مُلِحَّة .

وهناك أفعال لزمت صورة الأمر ، واستغنت عن الماضي المضارع ؛ لأن المعنى الذي تدل عليه تناسبه صيغة الأمر أكثر من غيرها ، ومن ذلك الفعل : هَبْ بمعنى افرض ، وتَعلَّم بمعنى اعلم ، وقد ورد هذان الفعلان في قول الشاعر :

فقلت : أجرني ، أبا مالك   وإلا فهبني أمرأ هالكا

وقول الآخر :

تَعَلَّمْ شفاء النفس قهر عدوها   فبالغ بلطف في التحيل والمكر

وكذلك هات بمعنى : أعط ، وتعالى بمعنى : أقبل .

وهكذا أغنت صورة الأمر في هذه الأحوال ، أو في هذه الأفعال بحكم المعنى الذي تدل عليه عن صيغتي المضارع والأمر .

---

(١) راجع أبنية الأفعال في اللسان العربي للمؤلف ص ٣٩ .

وعلى هذا النهج من ظاهرة الاستغناء جاءت هذه الأفعال الملازمة لصيغة المضارع مثل : يهيط بمعنى يصيح ، ويميط بمعنى يدفع .

وفي مجال تصريف الفعل نرى أفعالا ناقصة التصرف يأتي منها بعض الصيغ مستغنية بها عن صيغ أخرى .

فهناك أفعال يأتي منها الماضي والمضارع ، ولا يأتي منها الأمر مثل أفعال الاستمرار : ما زال ، وما فتيء ، وما برح ، وما انفك ، وقد يأتي من بعضها اسم الفاعل .. والصيغ المستعملة تغني في اللسان العربي عن الصيغ المهملة مثل (ولا يزالون مختلفين) (لن نبرح عليه عاكفين) (تالله تفتؤ تذكر يوسف) .. وهذه الأفعال بما يفيده معناها من الاستمرار ــ نراها في غير حاجة إلى صيغة الأمر التي لم تُسْمع في الاستعمال العربي .

ومنها الفعلان : يدع ويذر ورد منهما المضارع والأمر ، ولم يرد منهما الماضي . وفي تصور بعض الصرفيين أن ماضي يدع ويذر ترك وأميت واستغني عنه بالفعل الماضي ترك[1] .

وقد ورد الاستعمال العربي بالفعل الماضي من الفعلين يدع ويذر ، من ذلك قول أنيس بن زنيم الليثي في عبدالله بن زياد :

سل أميري ما غيَّـــــــــــره   في وصالي اليـوم حتـى وَدَعـــه

وروي في قراءة شاذة : (ما وَدَعَك ربك وما قلى) .

لكنه قليل ، لا يقدح في وجود ظاهرة الاستغناء في هذين الفعلين .

والفعلان : كاد وأوشك ، استعمل العرب مضارعا لهما ، ومضارع أوشك أكثر استعمالا من ماضيها ، كما ورد اسم فاعل لأوشك في قول الشاعر :

فإنك موشك أن لا تراهـــــــا   وتعـــــدو دون غاضرة العــــوادي

وفي قول الآخر :

فموشكـــة أرضنـــــا أن تعـــود   خلاف الأنـيس وحـوشا يبابــا

---

(١) الكتاب لسيبويه جـ ١ ص ٤٢ .

وذكر بعض النحاة أنه ثبت ورود اسم الفاعل من كاد في قول الشاعر :

أمـــوت أسى يوم الرجـــام وإننـــي يقينـا لرهـن بالـــذي أنـــا كائـــد

وبتحقيق هذا القول ثبت أن هناك تحريفا وأن اللفظ هو « كابد » وهو اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله ؛ إذ القياس أن اسم الفاعل من « كابد » مكابدة .

قال ابن سيده في المخصص : كابده مكابدة وكبادا : قاساه ، والاسم كابد وقد أيد هذا ابن السكيت في شرح ديوان كثير[1] .

وعلى أي حال فالصيغ المستعملة من هذين الفعلين استغني بهما عن بقية المشتقات منهما .

الاستغناء ببعض الصيغ عن بعض .

صيغ المطاوعة تغني عن المبني للمجهول .

من ذلك « انفعل » التي تأتي مطاوعة لفعل ، وهو المعنى الغالب على هذه الصيغة مثل كسرت الزجاج فانكسر ، وقطعته فانقطع ، وجذبته فانجذب . نلاحظ أن صيغة « انفعل » التي جاءت أثرا « لفعل » أغنت عن بنائها للمجهول « فانكسر الزجاج » أغنت عن « كُسِر الزجاج » .

وكذلك افتعل المطاوع لفعل مثل مزجته فامتزج فبجانب أنه مطاوع للأول أغنى عن بناء أصله للمجهول فامتزج أغنى عن مزج ، و « ارتفع » المطاوع « لرفع » أغنى عن رفع .

وكذلك تفعّل المطاوع لفعّل بتشديد العين أغنى عن بناء أصله للمجهول أيضا مثل الفعل تَعَلَّم أغنى عن عُلِّم[2] .

ووقع الاستغناء في صيغ أخرى .

(١) راجع المراجع المشار إليها في صلب البحث والأشموني ص ١٣١ تحقيق محي الدين .
(٢) الكتاب جـ ٤ ص ٣٣ ــ ٦٦ .

يقول سيبويه : ولم نسمعهم قالوا : فَقُر ، كما لم يقولوا في الشديد شَدُدَ ، استغنوا باشتد وافتقر ، كما استغنوا باحمارّ عن حَمِرَ[1] .

ويقول السيرافي شارحا عبارة سيبويه : قولهم افتقر فهو فقير ، واشتد فهو شديد لم يأت شديد وفقير على هذا الفعل ، وإنما أتى على فعل لم يستعمل وهو فَقُر كما تقول : ضَعُفَ وشَدُدْت على فعلت ، واستغنوا بافتقر واشتد عن ذلك ، كما استغنوا باحمار عن حمر ؛ لأن الألوان يستعمل فيها فَعِل كثيرا .

وقد يستغني العرب عن التعجب بصيغته المباشرة إلى التعجب بصيغة غير مباشرة ، وذلك كقول العرب : ما أكثر قائلته ، استغناء بها عن قولهم : ما أقيله[2] .

كما يبدو الاستغناء في ظاهرة التعويض ، وهي ظاهرة تاريخية ، وليست قياسية غالبا ، يحذف حرف من الكلمة ، ويعوض عنه حرف آخر ، وغالبا يكون في غير مكان المعوض ، كما عوضوا عن لام اسم وابن بهمزة الوصل فيهما ، وعوضوا بهاء التأنيث في شُبْه ، وعِزه ، وعِضه ، عن لامها المحذوفة ، ومن القياس فيها : حذف الفاء من مصدر المثال الواوي ، مكسور العين في مضارعه ، والتعويض عنها بهاء في المصدر مثل : عِدَة وزِنَة .

ظاهرة الاستغناء في القضايا النحوية

وإذا تأكد لنا مما سبق أصالة هذه الظاهرة في القضايا الصرفية حتى إنها صارت في تقديري منهجا لغويا سار عليه العرب ، تحكمهم قوانين السليقة القويمة ، وأسباب الفصاحة وفطرة البيان ، فإننا نرى لهذه الظاهرة انتشار واسعا في مجال الدراسة النحوية . وهي في كلا الميدانين تعطينا أبعادا جديدة لسمت للسان العربي في البيان ، وقدرته على التصوير والتعبير .

١ ــ أسماء الأفعال المنقولة :

وهي نوعان ، نوع وضع في أول الأمر اسم فعل مثل : صه ، هيهات ، وشتان .

---

(١) الكتاب جـ ٤ ص ٣٣ .
(٢) الكتاب جـ ٤ ص ٩٩ .

والنوع الثاني : أسماء أفعال منقولة من الظرف أو الجار والمجرور مثل قوله تعالى : ﴿ **عليكم أنفسكم** ﴾[1] ومثل : إليك عني بمعنى تنح ، ودونك الكتاب بمعنى خذه ، ومكانك بمعنى اثبت ، وأمامك بمعنى تقدم ، ووراءك بمعنى تأخر .

ومن الواضح في هذه التعبيرات أننا استغنينا بالجار والمجرور أو الظرف عن فعل الأمر ؛ لأن هناك من الصورة التعبيرية ، التي تفهم من تكوين الكلمات ، وعملية النبر الناشئة من بذل جهد صوتي على بعض المقاطع ، وطريقة الأداء ما يغني عن صيغة الطلب في فعل الأمر .

والمعروف عن ظاهرة الاستغناء أن المستغنى عنه لا يمكن ذكره مع المستغني به .

وقد عرض المبرد هذه القضية في المقتضب فقال : فإذا جاز الجمع بين شيئين ، فليس أحدهما عوضا عن الآخر ؛ ألا ترى أنك تقول ، عليك زيدا ، وإنما المعنى خذ زيدا ، وما أشبهه من الفعل ، فإن قلت : « عليك » لم تجمع بينها وبين فعل آخر ؛ لأنها بدل من ذلك الفعل[2] .

وعلى هذا النهج كل أسماء الأفعال المنقولة تقوم على أساس قانون الاستغناء الذي قلنا : إن العربي ينصاع له بفطرته الهادية .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **كتاب الله عليكم** ﴾[3] استغنى به عن فعل الأمر الزم .

وقد ينقل اسم الفعل من المصدر ، فيستغنى به عن مصدره ، سواء أكان المصدر سمع له فعل أم لا .

أما الأول فنحو قول الشاعر :

رُوَيْـدَ عَلِيًّـا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِـم ... إلينـا ، ولكـن وُدُّهُـم متيامـن

رواه ابن كيسان بصورة أخرى للشطر الثاني فقال : ولكن بعضهم متيامن وفسره بأنه ذاهب إلى اليمن ، وأما الثاني فنحو قول الآخر :

(١) سورة المائدة : ١٠٥ .
(٢) المقتضب جـ ٢ ص ٣٢٢ .
(٣) سورة النساء : ٢٤ .

تَنُرُ الجماجم ضَاحيـاً هاماتُهَـا　　　بَلْـهَ الأَكُـفَّ كأنها لم تخلــق

وذلك لأن « بله » مصدر لم يسمع له فعل[1] .

٢ ـ المصدر النائب عن التلفظ بلفظه :

في كثير من الأساليب العربية الفصيحة نرى المصدر مغنيا عن التلفظ بفعله ، وذلك فيما عدا المصدر المؤكد لعامله ؛ لأن التوكيد والحذف يتنافيان ، ومعنى هذا أن ذلك سائغ وشائع في المصدر المبين للنوع أو المبين للعدد .

وإذا ألقينا نظرة على هذه المصادر التي تغني تماما عن لفظ أفعالها نرى لها اتجاهين :

مصادر واقعة في سياق الطلب .

ومصادر واقعة في سياق الخبر

فمن هذه المصادر التي أغنت عن أفعالها في سياق الطلب قول قطري بن الفجاءة :

فصبرا في مجـــال الموت صبرا　　　فمـا نيـل الخلـود بمستطـاع

وقد استشهد ابن عصفور بهذا البيت في إضافة شرط جديد لاستغناء المصدر عن لفظ الفعل ، وهو تكرار المصدر ، أو دلالة الجملة على الدعاء مثل : سقيا ورعيا ، أو اقتران المصدر باستفهام توبيخي كقول الشاعر :

أعبـدا حَلَّ في شُعَبَـى غريبـا　　　ألؤمـا لا أبـالك واغترابـا

وجمهور النحويين لا يشترطون ما اشترطه ابن عصفور ، ويستشهدون بقوله تبارك وتعالى : ﴿ فَضَرْبَ الرقاب ﴾[2] وقول الشاعر :

على حين ألهى النـاسَ جُلُّ أُمورهـم　　　فَنَدْلاً زُرَيْـقُ المالَ ندلَ الثعـالب

---

(١) إذا جاءت بله اسم فعل بمعنى اترك نصبنا الأكف بعدها . وفي رواية جر الأكف يكون « بله » منصوبا بفعل محذوف وجوبا ، مقدرا بالمعنى مثل شنته بغضا ، فهو إذن مصدر نائب عن لفظ فعله وفي الحالتين يصلح شاهدا على ظاهرة الاستغناء .

(٢) سورة محمد : ٤ .

فاستغنى الشاعر بلفظ « ندل » عن الفعل « اندل » ، والندل هو الاختطاف يقال : ندل الشيء إذا اختطفه . والمعنى : اختطف المال يا زريق ، كما تفعل الثعالب في اختطاف فريستها[١] .

ومن المصادر التي دلت على أفعالها ، وأغنت عنها في سياق الخبر مصادر كثر استعمالها وشاع ، وقامت قرائن دلت على عواملها المحذوفة ..

وذلك كقولنا عند تذكر النعمة : حمد وشكرا لا كفرا .

وعند ظهور ما يثير العجب : عجبا .

وعند الامتثال لمن له ولاية : سمعا وطاعة .

وعند خطاب مرضي عنه : أفعلُ ذلك ، وكَرَامةٌ ومسرةٌ .

وعند خطاب مغضوب عليه : لا فعلت ذلك ورغما وهوانا .

ومنها المصادر التي تساق تفصيلا لعاقبة ما قبلها مثل قوله تعالى : ﴿ **فإما منا بعد وإما فداء** ﴾[٢] .

ومنها المصادر المكررة خبرا عن أسماء الأعيان أو وقعت محصورة في أسماء الأعيان مثل : أنت سيرا سيرا ، ما أنت إلا سيرا . فهذه المصادر نابت عن ألفاظ أفعالها ، وكان التكرار في المثال الأول عاملا على استغناء المصدر عن لفظ فعله ، كما كان الحصر في المثال الثاني مؤديا ما يؤديه التكرار .

ومن المصادر التي تخضع لظاهرة الاستغناء المصدر الذي يقع بعد جملة هي نص في معناه فيكون ذكر الفعل العامل حينذاك نوعا من الفضول يأباه منهج العربي في التعبير ، أو المصدر الذي يقع بعد جملة ليست نصا في معناه بل تحتمله وتحتمل غيره ، وبه تصير نصا .

(١) راجع الأشموني ص ٢١٢ ، والتصريح على التوضيح باب المفعول المطلق .
(٢) سورة محمد : ٤ .

مثال الأول : له علي ألف اعترافا فعبارة « له علي » بما فيها من التزام تدل على الاعتراف .

ومثال الثاني : أنت ابني حقا . فحقا رفعت المجاز الذي قد يفهم من قوله أنت ابني .

ومنها المصادر التي تحمل معنى الحدث ، وفيها دلالة على التشبيه ، وتقع بعد جملة تحوي معناها ، وتدل على فاعلها . مثل : له صوت صوت بلبل ، لها بكاءٌ بكاءَ الثكلى .

وذكر سيبويه من هذا النوع قول الشاعر :

ما إن يَمَسُّ الأرضَ إلا منـــــكب منه وحرف الساق ، طيَّ المِحْمَل

وذلك لأن ما قبل قوله : طي المحمل بمنزلة : له طيٌّ .

بقي من هذه المصادر التي استغنت عن أفعالها هذه المصادر التي ليس لها فعل أصلا ، واستعملت مضافة .

وقد تحدثنا عن بله الأكف في أسماء الأفعال فإذا أضيفت إلى الأكف دخلت في المصادر التي استغنت عن عاملها ، ومنها : ويله ، وويحه ونحوهما .

٣ ـــ خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع :

جرى الاستعمال الفصيح على أن خبر هذه الأفعال يكون جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن قليلا مع كاد وكرب ، وكثيرا مع عسى وأوشك ، وواجبا مع حري واخلولق ، وممنوعا مع أفعال الشروع .

فإذا جاء الخبر اسما أوله النحويين مثل : عسى الغويرُ أبؤسا .

وللمبرد توجيه لالتزام العرب بهذا الأسلوب فيقول : ولا تقل : عسيت القيام ، وإنما ذلك لأن القيام مصدر ، لا دليل فيه يخص وقتا من وقت و (أن أقوم) مصدر لقيام لم يقع ، فمن ثم لم يقع القيام بعدها ، ووقع في المستقبل ، قال الله عز وجل : ﴿ **عسى الله أن**

يأتي بالفتح ﴾[1] ، وقال : ﴿ فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين ﴾[2] ولو احتاج الشاعر إلى الفعل فوضعه موضع المصدر جاز[3] ؛ لأنه دال عليه ، فمن ذلك قول الشاعر :

عسى الكُرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب[4]

فتعليل المبرد هنا قائم على أساس ضياع الدلالة على الزمن إذا كان الخبر اسما ، ووجود هذه الدلالة في حالة الفعل المقترن بأن الذي يتناسب في دلالته على الزمن مع الفعل عسى .

لكن سيبويه يرى أن مجيء خبر هذه الأفعال فعلا مضارعا مقرونا بأن أو مجردا منها إنما هو صورة من صور ظاهرة الاستغناء التي درج عليها اللسان العربي سعيا إلى ما هو أوفى للمعنى ، وأدل على المراد ، وأكثر تحقيقا للخفة ، والتعبير الميسور . يقول سيبويه : « واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلَك ، استغنوا بأن تفعل عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسيا وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن : لو ذهابه . ومعنى هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فترك هذا ؛ لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء »[5] .

وتصور سيبويه لهذه القضية ، ونظرته لها ، بعَدِّه إياها من مظاهر الاستغناء أعمق ، وأدق ، وذلك لملاحظته في نظرته قوانين اللسان العربي في التعبير .

إغناء الفاعل عن الخبر :

قد يغني الفاعل عن الخبر في أحوال خاصة ، بالرغم من أن مكانة الفاعل في الجملة تختلف عن مكانة الخبر ، ولكل منهما دوره في عملية الاسناد ، فالفاعل مسند إليه ، والخبر مسند ، ويتم هذا في صورة معينة للجملة تكون فيها اسمية في الشكل ، فعلية في المضمون .

---

(1) سورة المائدة : ٥٢ .
(2) سورة التوبة : ١٨ .
(3) لأن الفعل بدون أن يفيد الحدث والزمن ، ومع أن مصدر مؤول .
(4) المقتضب جـ ٣ ص ٦٩ .
(5) الكتاب جـ ١ ص ٤٧٧ .

وذلك عندما يأتي المبتدأ وصفا ، سواء أكان اسم الفاعل أم اسم مفعول ، أم صفة مشبهة واعتمد على نفي أو استفهام ، وكان الوصف مفردا ومرفوعه مثنى أو جمعا .

وهذه الصورة كثيرة الاستعمال في اللسان العربي .

يقول الله تعالى : ﴿ **هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض** ﴾[1] .

ومن ذلك قول الشاعر :

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا ‏ ‏ إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا[2]

وقول الآخر :

خليلي ما واف بعهدي أنتما ‏ ‏ إذا لم تكونا لي على من أقاطع[3]

هذه النصوص فيها جمل اسمية من ناحية الشكل في (هل من خالق غير الله) ، (أقاطن قوم سلمى) ، (ما واف بعهدي أنتما) لكن الحدثية غالبة عليها مع وجود عنصر الزمن ونشأ هذا من وجود الوصف ، ومن تسلط النفي والاستفهام عليه الأمر الذي ترتب عليه حتمية وجود الزمن مستمرا ، أو مترددا في وجوده ، أو منفيا ، أضف إلى هذا وذاك أنه قد جاء بعد الوصف المفرد مثنى أو جمع ، فانعدمت المطابقة ، وهذا النظم لا يأتي إلا في الجمل الفعلية وبحث النحويون عن تسويغ لهذا الأمر فلم يكن أمامهم إلا تصور نوع جديد من الجمل يجمع بين الفاعل والمبتدأ . وقالوا : إننا استغنينا بالفاعل هنا عن الخبر .

يقول ابن مالك :

وأول مبتدأ ، والثاني ‏ ‏ فاعل أغنى في : أسار ذان

وإذا تطابق الوصف ومرفوعه تثنية وجمعا يلجأ النحويون إلى تصور آخر في الاعراب هم أقرب إلى الصواب فيه ؛ إذ لو قالوا بالاستغناء لوجدوا أنفسهم أمام خطأ طالما نهوا عنه

---

(١) سورة فاطر : ٣ .

(٢) هذا البيت من بحر البسيط ولا يعرف قائله .

(٣) هذا البيت من بحر الطويل ولا يعرف قائله .

وهو تثنية الفعل أو جمعه إذا كان الفاعل مثنى أو جمعا . قال الأشموني تعليقا على المثالين : «أقائمان الزيدان ــ أقائمون الزيدون . ولا يجوز أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ ، وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر إلا على لغة : « أكلوني البراغيث » »[1] .

وبلا ريب فإن المطابقة بين الوصف وما بعده أضعفت الحدثية ، وقوّت الاتجاه إلى الاسمية .

وهنا نقطة هامة :

هل تسلط النفي أو الاستفهام ضرورة لتأكيد الحدثية في الحالة الأولى أو أنه يكفي وجود الوصف وانعدام المطابقة ؟

جمهور النحويين على الأول ، وأما الكوفيون ومعهم الأخفش من البصريين فيرون الثاني ، ويحتجون بقول شاعر من طيّئ :

خبير بنــو لهب فلا تك ملغيـــا   مقالــة لهبـــي إذا الــــطير مرت

ففي تصورهم أن « بنو لهب » فاعل استغني به عن الخبر ، ولا يصح أن نتصور خلاف ذلك لأننا لوأعربنا « خبير » خبرا مقدما انعدمت المطابقة بين المبتدأ والخبر ؛ إذ ستخبر عن الجمع وهو «« بنو لهب » بمفرد وهو خبير .

ورد البصريون بأن « خبير » يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ؛ لأنه جاء على زنة المصدر مثل « الذميل » و « الصهيل » والمصدر يخبر به عن المثنى والجمع والمفرد بلفظ واحد مثل قوله تعالى : ﴿ **والملائكة بعد ذلك ظهير** ﴾[2] وقول الشاعر :

« هن صديق للذي لم يشيب »[3]

وقول عبدالله بن قيس الرقيات :

حبذا العيش حين قومي جميــع   لم تفــرق نفوسهـــا الأهـــواء

(١) الأشموني جـ ١ ص ٩٠ .
(٢) سورة التحريم : ٤ .
(٣) راجع الأشموني ص ٩٠ .

ويدعم وجهة البصريين في أنه لا حاجة إلى القول بالاستغناء في هذه الحالة أن عنصر الزمن لا يكاد يوجد ، وأن الشاعر يريد إثبات الخبرة بحركة الطير لبني لهب ، والثبات والدوام من خصائص الاسمية .

فإذا تطابق الوصف مع ما بعده في حالة الافراد يمكن تغليب الحدثية ، فيعرب الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر ، أو تغليب الاسمية ، فيعرب الوصف خبرا مقدما ، وما بعده مبتدأ مؤخرا مثل قوله تعالى : ﴿ أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾[1] .

يستغنى بالحال عن الخبر :

وتسد الحال مسد الخبر ، وذلك في أساليب تصبح الفائدة منها مرتبطة بالحال الذي يعد وجوده كافيا تماما عن الخبر ، مع أن الحال بذاتها لا تصلح للخبرية .

ووضع النحويون هذه المعالم للجملة التي تسد الحال فيها مسد الخبر .

وذلك بأن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في اسم ظاهر ، يكون هذا الاسم الظاهر مرجعا لضمير بحيث يكون هذا الضمير صاحبا لحال لا تصلح بذاتها لأن تكون خبرا .

مثل : سَمَاعِيَ القرآنَ مُرَتَّلاً .

فالمصدر هو السماع ، والاسم الظاهر ، معمول المصدر هو القرآن ، والضمير الذي يرجع إليه هو المستتر في قولنا : إذ كان ، أو إذا كان ، ومرتلا حال من ذلك الضمير .

ومنه الحديث الشريف : « **أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد** » .

وجاء منه قول الشاعر :

خير اقترابي من المولى حليف رضا   وشرُّ بعدي عنه وهو غضبانُ

واستعمال العرب لهذا النوع من الجمل ، يجعلنا نتصور كان المحذوفة مع جملة الخبر

(1) سورة مريم : ٤٦ .

تامة وليست ناقصة ؛ لأنها لو كانت ناقصة لوقع الحال خبرا لها ، مع أن المعهود أن هذه الأسماء نكرات مشتقة ، وقد تأتي جملة اسمية مقترنة بالواو مما يجعل الحال أقرب التصورات المناسبة لها .

ومنع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا ، وأجازه سيبويه ؛ إذ يقول ومنه قولهم : « سمع أذني زيدا يقول ذاك » قال رؤبة بن العجاج :

ورأى عَيْنَيَّ الفتى أخاكا ... يعطي الجزيل فعليك ذاكا[1]

وإذا عرفنا من معالم هذه الأسلوب من أساليب الاستغناء أن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا فمعنى هذا أن صلاحية الحال لأن تكون خبرا يوجب رفعها على الخبرية ، ويخرجها من باب الاستغناء ، فلا يجوز أن تقول : ضربي زيدا شديدا ، ويتعين أن تقول : شديدٌ .

قال الأشموني : وشذ قولهم : حكمك مُسَمَّطاً ، أي حكمك مُثْبَتاً[2] .

ولم يكن هذا الأمر مقصورا على هذه الصورة من صور حذف الخبر وجوبا ، بل نراه فيها كلها فنراه بعد لولا ، وفي نص اليمين ، وبعد الواو التي هي نص في المعية .

ويعلل سيبويه حتمية الحذف هنا بكثرة الاستعمال ووجود دلالات في الجمل توحي بالمحذوف وتغني عنه : فيقول : هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء . وذلك قولك لولا عبدالله لكان كذا وكذا ، أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا[3] . ثم يقول لكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من « إما لا » زعم الخليل رحمه الله : أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره ، فافعل كذا وكذا إما

(١) الكتاب جـ ١ ص ١٩١ . وجاء البيت في ملحقات ديوان رؤبه وقبله قوله :

تقول بنتي قد أنى إناكا ... يا أبتا علك أو عساكا

وراجع الأشموني جـ ١ ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) الأشموني ص ١٠٥ وهذا المثل ورد في مجمع الأمثال للميداني جـ ١ بالرفع ، وفي هذه الحالة يكون موافقا للقياس ولا شذوذ فيه .

(٣) الكتاب جـ ٢ ص ١٢٩ .

لا ، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام[1] .

حذف المبتدأ وجوبا :

وظاهرة الحذف وإن كانت تختلف عن الاستغناء ، كما أسلفنا ، لكن الحذف الواجب يعد استغناء وقد تبين لنا هذا في حذف الخبر ، وهو أكثر وضوحا من حذف المبتدأ ، لما تراه في هذه الحالات من كثرة الاستعمال ، وإيحاءات العبارة ، وتوافر الدلائل ما يجعل ذكر الذي حذف منها نافلة من النوافل .

ومن ذلك :

١ ــ قطع النعت إلى الرفع مدحا أو ذما أو ترحما .
٢ ــ ما حكاه الفارسي من قول العرب : « في ذمتي لأفعلن » أي عهد أو ميثاق .
٣ ــ إذا كان المبتدأ مخبرا عنه بمخصوص نعم أو بئس متأخرا مثل نعم الرسول محمد .
٤ ــ ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من التلفظ بفعله مثل : (سمع وطاعة) وقوله تعالى : ﴿ فصبر جميل ﴾ وقد سبق الحديث عن هذا .

شبه الجملة :

يقول ابن هشام في كتابه المغني : الباب الثالث في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور[3] . لكنه لا يدخل في قاعدة الاستغناء إلا إذا تعلق بمحذوف تقديره « مستقر » أو « استقر » مثل : « الحمد لله » ، « والركب أسفل منكم » وهو بهذا يغني عن متعلقه المحذوف حتى إنه لغنائه التام عنه زعم[4] الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو : زيد عندك ، وعمرو في الدار . وهذا لأن الخبر عندهم هو الظرف نفسه والجار والمجرور واختلفوا في تعليل النصب ، فيرى ابنا طاهر وخروف أن الناصب المبتدأ ،

(١) المرجع السابق .
(٢) شرح الأشموني جـ ١ .
(٣) المغني جـ ٢ ص ٧٤ حاشية الأمير .
(٤) المرجع السابق .

وهذا هو الشأن في كل ما خالف فيه المبتدأ خبره ، وهو رأي سيبويه ، بينما يرى الكوفيون أن الناصب أمر معنوي ، وهو الخلاف .

والاستغناء في شبه الجملة ليس مقصورا على كونها خبرا ، ولكنه عام في كل مواقعها الاعرابية .

فهو واقع في حالة كونها صفة مثل قوله تعالى : ﴿ **ولو أنزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم** ﴾[1] .

وفي وقوعها حالا : مثل قوله تعالى : ﴿ **فخرج على قومه في زينته** ﴾[2] .

وفي وقوعها صلة مثل قوله تعالى : ﴿ **فإن استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون** ﴾[3] .

مفعولا ظن وأخواتها :

هذه صورة أخرى للاستغناء في مجال المصطلحات النحوية ، فظن وأخواتها تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر مثل : ظننت الامتحان سهلا لكننا إذا تأملنا في قوله تعالى : ﴿ **الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم** ﴾ نجد أن جملة أنَّ واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي « ظن » فقد أدت المعنى الذي يؤديه المفعولان .

التمام في أفعال المقاربة والرجاء :

من أفعال المقاربة « أوشك » ومن أفعال الرجاء « عسى واخلولق » قد تأتي هذه الأفعال الثلاثة على صورة يستغنى فيها عن خبرها بمرفوعها وتسمى تامة . يقول ابن مالك :

بعد عسى ، اخلولق ، أوشك قد يرد   غنـــى بأن يفعـــل عن ثانٍ فُقِـــد

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **وعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا** ﴾ فإن

(١) سورة الأنعام : ٧ .
(٢) سورة القصص : ٧٩ .
(٣) سورة فصلت : ٣٨ .

المضارع في الآية في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذي هو الخبر[1] .

وعند جمهور النحويين لكي تتأتى صورة التمام ينبغي ألا يأتي بعد أن والمضارع اسم ظاهر . فإذا جاء الاسم الظاهر فالأمر عند الشلوبين لم يخرج عن دائرة التمام ، وعند المبرد والسيرافي والفارسي يجوز مع القول بإتمام القول بالنقصان بأن نجعل الظاهر المرفوع اسما مؤخرا ، وأن والفعل في موضع نصب خبرا ، كما أجازوا الوجه الذي قال به الشلوبين .

والذي نؤكده أننا لا نحس في هذه الصيغة أو في هذا التعبير الذي ذكرناه بغياب الخبر عن الجملة بل إن المعنى متكامل ، وفي العبارة من الايحاءات ما يغني عنه تماما ، ولا تكاد تحس بنقص يُخِلُّ بالمعنى .

وفي كان وأخواتها عندما تكون تامة :

قال ابن مالك :

« وذو تمام ما برفع يكتفي » .

قال الأشموني في شرحه للبيت : أي يستغني بمرفوعه عن منصوبه كما هو الأصل في الأفعال ، وكان وأخواتها جميعا ــ ما عدا فتيء وليس وزال ــ تأتي ناقصة وتامة .

والشواهد على ذلك متعددة باستغنائها عن الخبر ، ودلالة هذه الأفعال على معان أخرى تخرجها عن دائرة النقصان .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون** ﴾[2] أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح .

وقوله تعالى : ﴿ **وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة** ﴾[3] أي حضر وفي الحديث : « **ما شاء الله كان** » أي حدث .

(١) الأشموني جـ ١ ص ١٣٢ .
(٢) سورة الروم : ١٧ .
(٣) سورة البقرة : ٢٨٠ .

ومن الاستعمالات اللغوية لكان أنها تجيء بمعنى كفل ، وبمعنى غزل . من ذلك : كان فلان الصبيّ إذا كفله ، وكان الصوف إذا غزله . وفي هذين الاستعمالين الأخيرين لا نعدها من باب الاستغناء ؛ لأن لها مرفوعا هو الفاعل ، ومنصوبا هو المفعول به فهي مرادفة لهذين الفعلين ، أو مضمنة معناهما .

وقوله تعالى : ﴿ خالدين فيها ما دامت السموات والأرض ﴾[1] .

وتقول العرب : بات بالقوم أي نزل بهم ليلا ، وظل اليومُ أي دام ظلُّه ، وبرح الخفاء أي ذهب ، وانفك الشيء أي خلص ، ويقولون : أضحينا أي دخلنا في الضحى ، ومنه قول الشاعر :

ومن فعَلاتي أنني حسَنُ القِرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

وتأتي بات بمعنى دخل كقول امرىء القيس بن حجر الكندي :

تطاولَ ليلُك بالإثمد وبات الخليُّ ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد

الاستغناء في باب الضمائر :

وهو في تقديري من أبرز ظواهر الاستغناء ، وإن كان السابقون من النحاة لم يشيروا إليه في حديثهم عن الضمائر ، وباب الضمائر بصفة عامة من أبواب النحو التي تحتاج إلى مزيد من البحث والدرس ؛ لأنها التعبير عن الذات ، والتعبير عن الذات بالغ الأهمية ، ولأجل هذا نجد الحجم الصوتي للضمائر قليلا ، ومع هذا فهي في قمة المعارف ، والاستغناء فيها لهذا أكثر من غيرها ، وقد أشار ابن هشام إلى قيمة الضمائر في باب المعارف ، مع ضآلتها صوتيا في قوله : « المضمر ، ويسمى الضمير ويسميه الكوفيون الكناية والكناية ، وإنما بدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح » ثم يقول : « وإنما سمي مضمرا من قولهم أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيته ، أو من الضمور وهو الهزال ؛ لأنه في الغالب قليل

---

(١) سورة هود : ١٠٧ ، ١٠٨ .

الحروف ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة ، وهي التاء والكاف والهاء ، والهمس هو الصوت الخفي »[1] .

والاستغناء ماثل في عمل الضمير مظهرا كان أو مستترا ، ويكشف عن ميزة اتسم بها اللسان العربي وهي إيثار التعبير الأيسر ، والتماس ما خف على اللسان .

ففي الضمائر الظاهرة للمتكلم أو المخاطب ما يغني عن التعبير عن الذات ، وهذه سمة الضمير في كل ألسنة البشر ، لكن في حالة الغائب نجد أمرا تفرد به اللسان العربي ؛ إذ يعبر عن الغائب بضميره دون ذكر المرجع اعتمادا على قرائن لا يستسيغ العربي إهدارها .

من ذلك قوله تعالى : ﴿ **إنا أنزلناه في ليلة القدر** ﴾[2] والضمير يعود على القرآن ، ولم يتقدم له ذكر في الكلام لكنه ماثل في الجنان ، ولأجل هذا تكرر التعبير عن القرآن بضمير الغيبة وإن لم يسبقه المرجع ، وفي ذلك كما يقول ابن هشام شهادة له بالنباهة ، وأنه غني عن التفسير .

بل إنه قد يستغنى بضمير الغائب عن الاسم الظاهر وإن لم يتقدم المرجع أيضا اعتمادا على قرينة الحال ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **حتى توارت بالحجاب** ﴾[3] والمقصود الشمس ، وإن لم يسبق لها ذكر .

وفي الضمير المستتر وجوبا صور عدة للاستغناء .

فالهمزة والنون في قوله تعالى : ﴿ **إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى** ﴾[4] ؟

نرى الهمزة في الفعلين : « أرى » و « أذبح » أغنت عن ضمير المتكلم « أنا » ودلت على ما يدل عليه من ذات المتكلم .

والتاء في الفعل « ترى » أغنت عن ضمير المخاطب أنت .

---

(١) شذور الذهب ص ١٣٤ .

(٢) سورة القدر : ١ .

(٣) سورة ص : ٣٢ .

(٤) سورة الصافات : ١٠٢ .

وصيغة فعل الأمر تغني عن الفاعل ، وذلك لأن فاعلها مرتبط بصيغتها ، وهو المخاطب ، وما دام هناك أمر لابد أن يكون هناك مأمور وهو المخاطب .

ولأجل هذا لا تبنى صيغة الأمر للمجهول .

في قوله تعالى : ﴿ **نتلو عليك من نبأ موسى وفرعون بالحق لقوم يؤمنون** ﴾ .

فالنون في الفعل « نتلو » أغنت عن ضمير المتكلمين « نحن » .

ومما يؤكد مهمة الاستغناء في الوظيفة اللغوية أن موضع الاضمار لا يأتي فيه الظاهر حتى ولو كان مستترا جوازا فإذا قلنا : محمد يقول الحق .. لا يصح أن نقول : محمد يقول محمد الحق بل إذا أردنا الظاهر لابد أن ننحو بالأسلوب منحى آخر هو أن نقول : يقول محمد الحق ، وبين التعبيرين فرق توفر للحديث عنه علماء المعاني .

والعكس سائغ في لغة العرب وهو الاضمار في موضع الاظهار ؛ لأنه يؤدي مهمة مركوزة في نفس العربي ، وهي ولعه بالايجاز ، وتأبيه عن فضول الكلام .

وعلى هذا النهج يستغنون بالضمير المتصل متى كان ميسورا عن الضمير المنفصل لما في أولهما من اليسر وقلة الكلفة وقد عبر عن هذه الحقيقة ابن مالك في منظومته الألفية :

وفي اختيـــار لا يجيء المنــــــفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل

فإذا كان من الميسور على لسان العربي أن يقول : أكرمت فهو يأبى أن يقول أكرم أنا .

وإذا كان من الميسور أن يقول : أكرمتك فهو لا يلجأ إلى أكرمت إياك .

حتى المواضع التي أجاز فيها الرماني وغيره من النحاة الانفصال مع إمكان الاتصال نجد الأسلوب القرآني آثر الاتصال ؛ لأنه مع قلة الجهد يغني ويكفي من ذلك قوله تعالى : ﴿ **فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم** ﴾ وقوله تعالى : ﴿ **أنلزمكموها وأنتم لها كارهون** ﴾ ؟

نائب الفاعل :

يمثل الفاعل ركنا أساسيا في تحقيق الفائدة في الجملة الفعلية حتى أصبح من العبارات السائرة على ألسنة النحاة : « كل فعل لابد له من فاعل » وهي قبل أن تكون قضية نحوية قضية عقلية منطقية .

وللفاعل صورة محددة في أذهان النحويين هي صورة المفرد أعني ما يقابل الجملة فإذا وجدوا هذه الآية وأمثالها مما يكون فيها الفاعل جملة أو قضية ذات فروع مثل قوله تعالى : ﴿ **وتبين لكم كيف فعلنا بهم** ﴾[1] ذهب النحويون يتأولون لها فاعلا ويقولون إنه يفهم من الكلام وتقديره : « وتبين لكم التبين » وهذا التصور لا يخطر على بال عربي فصيح فضلا عن أن يكون هذا داخلا في حساب البيان القرآني .

إنما هي صورة من صور الاستغناء عدل فيها عن المألوف من التعبير عن الفاعل .

ونائب الفاعل في حقيقته صورة أخرى من صور الاستغناء ، لم يعد فيها الفاعل ، وإنما تعلق الغرض بالمفعول ، فاتجه إليه قصد المتكلم ، وأصبح ركنا في الجملة ، والفاعل في كثير من صور البناء للمجهول غير مجهول برغم المصطلح النحوي ، لكنه لم يسم لأن تسميته تحصيل لأمر واقع .

والناظر لأساليب نائب الفاعل في القرآن الكريم مثل قوله تعالى : ﴿ **ووضع الكتاب وجيء بالنبيين والشهداء وقضي بينهم بالحق** ﴾[1] ، ﴿ **وجيء يومئذ بجهنم** ﴾[2] ، ﴿ **وغيض الماء وقضي الأمر ، واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين** ﴾[3] ، ﴿ **وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم** ﴾[4] ؟ ، ﴿ **ولو ترى إذ وقفوا على النار** ﴾[5] ، ﴿ **هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون** ﴾[6] ؛ يجد أن الفاعل فيها أظهر من أن يجهل ، ففي أكثر الأساليب القرآنية

---

(١) سورة الزمر : ٦٩ .
(٢) سورة الفجر : ٢٣ .
(٣) سورة هود : ٤٤ .
(٤) سورة النحل : ٣٠ .
(٥) سورة الأنعام : ٢٧ .
(٦) سورة المرسلات : ٣٥ ، ٣٦ .

الفاعل هو الله تعالى ، وتعلقت أهداف الكلام بمن وقع عليه الفعل أو بزمان وقوعه ، أو بمكانه ، أو بمصدر الفعل ، أو بأي قيد من قيوده .

ومن هنا فلا غبار على رأي الكوفيين في قولهم بجواز إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به وفي احتجاجهم بقراءة ابن عامر ﴿ **قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله ليُجزَى قوما بما كانوا يكسبون** ﴾[1] وكان البصريون متكلفين في تقديرهم نائب الفاعل ضميرا مستترا عائدا على الجزاء ، أو الغفران المفهومين من المقام .

كما تكلف أبو حيان[2] في تخريج قراءة جعفر ﴿ **ويُخْرَجُ له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا** ﴾[3] فأعرب « كتابا » حالا ، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (طائره) والتقدير ويخرج له الطائر كتابا . وهذا كله فرار من إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به

ظاهرة العدل :

ظاهرة لغوية ، توفر النحاة على دراستها عند حديثهم عن الممنوع من الصرف باعتبار أن العدول بالاسم من صيغة إلى صيغة أخرى علة فرعية في الاسم إذا انضم إليها العلمية أو الوصفية منع من الصرف .

وقد حصر الصيمري[4] المواضع التي تحدث فيها هذه الظاهرة اللغوية التي يعدل فيها عن صيغة إلى صيغة أخرى وكلتا الظاهرتين مستعمل ، مما يجعل العدل أدخل في الاستغناء ، وذلك في خمسة أضرب ، أذكرها بإيجاز :

أحدها : ما كان معدولا عن اسم معرفة إلى مثال فُعَل نحو عمر وزفر وقُثَم وخُبَث ، فهذا المعدول عن عامر وزافر وقاثم ، وخبيث ، ويكثر هذا النوع في باب النداء .

ثانيها : ما كان معدولا من الأعداد عن واحد إلى أحاد وعن اثنين إلى ثُناء ، وعن ثلاثة إلى ثُلاث .

(١) سورة الجاثية : ١٤ .

(٢) البحر المحيط جـ ٦ .

(٣) سورة الاسراء : ١٣ .

(٤) التبصرة والتذكرة للصيمري جـ ٢ من ص ٥٥٩ إلى ص ٥٦٣ .

ثالثها : المعدول عن طريقة الجمع نحو جُمَع وكُتَع في التوكيد ، وهما جمعاء وكتعاء ، وباب فعلاء وأفعل في الجمع أن يكون على فُعْل فكأنه قد عدل بهما عن جُمْع وكُتْع .

رابعها : ما عدل عن الألف واللام وذلك نحو سحر وأخر . فأما سحر فكان الأصل أن يستعمل بالألف واللام ، فيقال : جئته عند السحر ، ولقيته في السحر . فاستغنى عن هذا التعبير بلفظ سحر مرادا به سحر يومك ، ولذا منع من الصرف للعلمية والعدل .

وأما أخر فهو معدول عن الألف واللام ، وكان الأصل أن يقال : الأخر بالألف واللام ؛ لأن باب أفعل إذا حذفت منه « من » لزمه الألف واللام وثنى وجمع وأنث .. فكأننا في قوله تعالى : ﴿ **فعدة من أيام أخر** ﴾[1] استغنينا عن الأخر المقترنة بأل .

خامسها: ما عدل إلى أمثال فَعَالِ .

ويحصر الصميري هذا النوع الخامس في أربعة أوجه :

أحدها : ما عدل للتسمية نحو : حَذَامِ وقطامِ .

ثانيها : ما عدل للأمر نحو حَذَارِ أي احذر .

ثالثها : ما عدل للمصدر نحو قولك فَجارِ بمعنى الفجرة .

رابعها : ما عدل بمعنى الصِّفة كقولك للمنية : حَلاقِ بمعنى الحالقة[2] .

والنظرة الفاحصة لهذه الأضرب الخمسة بما وراءها من تفريعات يوضح لنا كيف كان « العدل » مظهرا من مظاهر الاستغناء التي كان يستبدل فيه العربي بفطرته الصافية النقية صيغة بصيغة لأن الأولى أدنى إلى طبعه وأقرب إلى ذوقه ، وأكثر موافقة لفطرته اللغوية .

يقول المبرد عن أُخر : فلولا أن آخر قد استغني فيه عن ذكر (من كذا) لكان لازما ، كما يلزم قولك هذا أوّل من ذاك ؛ ولذلك قلت في أُخر بغير الصرف ؛ لأنها محدودة عن وجهها ؛ لأن الباب لا يستعمل إلا بالألف واللام أو من كذا[3] .

---

(١) سورة البقرة : ١٨٤ .

(٢) المرجع السابق / الصيمري جـ ٢ ص ٥٦٤ .

(٣) المقتضب جـ ٣ ص ٢٤٦ .

ويقول عن سحر : فأما سحر فإنه معدول ـــ إذا أردت به يومك ـــ عن الألف واللام فإن أردت سحرا من الأسحار صرفته لأنه غير معدول[1] .

ويبسط سيبويه العدل في سحر ، مبينا الأساس الذي قام عليه فيقول : « وكما تركوا صرف سحر ظرفا ؛ لأنه إذا كان مجرورا ، أو مرفوعا ، أو منصوبا غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام ، أو يكون نكرة إذا أخرجتا منه ، فلما وقعت معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع وصار معدولا عندهم »[2] .

وفي فعَال ومَفْعَل من العدد يتحدث المبرد بما يؤكد الاستغناء بهاتين الصيغتين عن صيغ أخرى ؛ إذ يقول : ومن المعدول قولهم : مثنى وثُلاث ورُباع ، وكذلك ما بعده . وإن شئت جعلت مكان مَثْنى ثُناء يا فتى حتى يكون على وزن رباع وثلاث ، وكذلك أحاد ، وإن شئت قلت : مَوْحَد ، كما قلت مَثْنَى قال الله عز وجل : ﴿ **أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع** ﴾[3] ، وقال عز وجل : ﴿ **فانكحوا ما من طاب لكم النساء مثنى وثلاث ورباع** ﴾[4] .

وبهذا يتضح لنا ما في ظاهرة العدل من عدول عن صيغة إلى صيغة أو استبدال صيغة بصيغة ووراء هذا مسوّغ لغوي أو نحوي ، وفي نهاية الأمر يثري اللغة ويمنحها مزيدا من القدرة على التعبير عن الأشياء والمعاني .

تنوين العوض :

هذه التنوين يلحق بكلمة إذ فتستغني به عن المضاف إليه الذي يكون جملة ، وقد يكون عدة جمل . مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ **وأنتم حينئذ تنظرون** ﴾[5] فالتنوين هنا يكشف بوضوح عن الجملة المستغنى عنها وهي : وأنتم حينئذ بلغت الروح الحلقوم . وأما مقام هذا التنوين مقام عدة جمل فنرى ذلك في قوله تعالى : ﴿ **يومئذ تحدث أخبارها** ﴾[6] والجمل التي أغنى عنها التنوين هي الآيات من أول السورة حتى هذه الآية .

---

(١) المرجع السابق ص ٣٧٨ .
(٢) الكتاب جـ ٢ ص ٤٣ الأميرية .
(٣) سورة فاطر : ١ .
(٤) سورة النساء : ٣ . المقتضب جـ ٣ ص ٣٨٠ .
(٥) سورة الواقعة : ٨٤ .
(٦) سورة الزلزلة : ٤ .

و « إذ » التي يلحق بها تنوين العوض لابد أن يكون مضافا إليها أحد الظروف مثل يوم وحين أو بتعبير أدق يضاف إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه[1] .

وفي الحقيقة أن الاستغناء ليس عن اسم الزمان المضاف إلى إذ وإنما هو عن محدداته ومتعيناته والأمور التي تقع فيها تستغنى عنها بأمارة التنوين واعتمادا على ما سبق من سياق الكلام .

ماذا وراء انتشار هذه الظاهرة في اللغة العربية ؟

بعد هذه الجولة في ربوع اللغة العربية ، وفيما للسان العربي من اتجاهات شتى في التعبير ، وكذا فيما اهتدى إليه اللغويون القدماء من أصول وقواعد رأوا فيها ضوابط كاشفة عما لهذا اللسان من خصائص وسمات ، يظهر لنا فيما يظهر ظاهرة الاستغناء التي حاولنا جاهدين أن نحدد أبعادها ، ونتتبع مداها . ونبرز أثرها ، ونميزها عما يشبهها من ظواهر ، ومتغيرات وقد قاربت الغاية فيما أرى ولا أدعي أني أوفيت عليها .

وبقيت ناحية أخرى لا يتم البحث بدونها هي الكشف عن الدلالات وراء شيوع هذه الظاهرة في اللسان العربي .

وأول هذه الدلالات أن فيه دعما لقانون الايجاز في اللسان العربي .

فلسان العرب يرفض الفضول ، ويؤثر الايجاز حتى إنه كان محور البلاغة عندهم .

وفيما أسلفناه من مواضع للاستغناء في النواحي التصريفية والصوتية والنحوية يكشف بجلاء عما في الاستغناء من دلالة بينة على الايجاز .

فحين تحل الهمزة في الفعل المضارع محل الضمير أنا .

وعندما نقول مثنى بدلا من اثنين اثنين ، أو ثلاث بدلا من ثلاثة ثلاثة .

وعندما يستغنى بمرفوع كان التامة عن منصوبها .

كل هذه الملامح تضاف إلى غيرها فتؤكد وجهة الايجاز في التعبير العربي .

---

(١) مغني اللبيب جـ ١ ص ٨٠ .

وثانيها : يعطي أبعادا جديدة لسمت اللسان العربي في البيان وقدرته على التعبير .

فمن سمت اللسان العربي أن الصيغ فيه ليست قوالب جامدة ، وأنه يتنقل من صيغة إلى صيغة ، ويستخدم صيغته فيما تستعمل فيه صيغة أخرى ، فهو يستخدم صيغ جموع القلة في الكثرة ، ويستخدم بعض صيغ القلة مستغنيا عن الصيغ الأخرى .

وفي مواضع من الأفعال يكتفي بالبناء للمجهول ؛ لأن الفاعل فيها يعد ذكره نافلة ، ولأن المعنى غير ملح في طلبه .

وبعض الأسماء التي لا تأخذ نصيبها في العملية التصريفية يقدم لها البديل .

فاستغنوا « باللُّتَيَّات » عن تصغير اللاتي واستغنوا « باللُّذَيَّا » عن تصغير « من وأي » .

وللسان العربي أساليب تعبيرية رائعة ، هي آية في الفصاحة والبيان حل فيها المصدر محل الفعل ، ولو لجأ فيها للفعل لما كانت لها هذه القدرة البيانية .

وكذلك استخدام صيغة واحدة في أكثر من اتجاه مثل « فعالِ » .

فالعرب يعدلون إلى صيغة « فعالِ » للتسمية مثل « حذامِ » وللأمر مثل « نزالِ » وللمصدر مثل « فجارِ » وللصفة مثل « خلاقِ » للمنية[1] .

وفي قيام « أن واسمها وخبرها » مقام مفعولي ظن وجهة في التعبير لا تتحقق في حالة وجود المفعولين .

ثالثها : في الاستغناء تعبير عما هو مركوز في طبع العربي من رغبة في التجانس الصوتي في الصيغة والتماس ما كان خفيفا وميسورا في النطق .

فالعرب استخدمت « الطّش » و « الخشن » بمعنى واحد وآثرت الأخير بالتعبير ، ولم يصبح للأول وجود إلا في بطون المعاجم ، ولهجات بعض القبائل التي رفضها الذوق العام للعرب ممثلا في أسواقهم الأدبية .

(١) راجع ما نقلناه عن الصيمري من ضروب العدل .

وكذلك « الجِرِشّي » و « النفس » ، آثروا الأخير وتركوا اللفظ الأول ، وإن كان المتنبي استخدمه في بعض شعره ، شأنه فيما يجنح إليه من غرائب .

ومن ذلك في القضايا التصريفية لجوؤهم إلى أفْعَال .. جمعا لفَعْل مع أن الأولى أفْعُل حسب كثرة الاستعمال التي بنى عليها الصرفيون قواعدهم .

وقد أسلفنا ما قاله الأشموني الذي رجع إلى كلام ابن مالك في شرح الكافية وفيه يقول : إن أفعالا أكثر من أفْعُل في فَعْل الذي فاؤه واو مثل وقت وأوقات ووصف وأصاف ووقف وأوقاف ووكر وأوكار ووغد وأوغاد ، فاستثقلوا ضم عين أفْعُل بعد الواو ، فعدلوا إلى أفعال . ثم ألحق الأشموني المضاعف من فَعْل مثل عم ، ورب ، وبرّ ، وفذّ بما فاؤه واو وفي حسابه ما كان في خلد العربي الذي استخدم هذه الصيغة من الخفة والتجانس الصوتي .

ومن ذلك قولهم في جمع شِسْع « شسوع » جمع كثرة ، ولم يرد لها جمع قلة ، ولنرجع إلى ما قاله المبرد عن هذا في المقتضب كما ذكرنا في البحث ؛ إذ لو نظرنا في صيغ القلة التي تناسب صيغة فِعْل مثل أفْعُل وأفْعَال لوجدنا فيها بلاء كبيرا وجهدا شديدا على اللسان بسبب تلاقي حرفي الشين والسين ، وهذا يخف إلى حد كبير في صيغة فُعُول التي يضم فيها الحرفان جميعا .

كذلك ما رواه سيبويه[1] من أن العرب لم تقل « فَقُر » واستغنت عنها بافتقر .

وكذلك روى أن العرب[2] قالت : ما أكثر قائلته !! واستغنت بالصيغة غير المباشرة للتعجب عن الصيغة المباشرة وهي ما أُقيله !!

ما سبب هنا الاستغناء ؟ لا شيء إلا التخفف والتماس الأيسر في التعبير ، إذ نرى ذلك واضحا في « افتقر » وفي عبارة « ما أشد قائلته » أكثر من فَقُر وما أقْيَله .

رابعها : هو وسيلة من وسائل التنمية اللغوية ، إذ يتيح لها الفرصة لتناول المعنى الواحد بأكثر من عبارة ، مما يجعلها أكثر قدرة على التعبير عن المعاني والأشياء في مواجهة ظروف متباينة .

---

(١) الكتاب جـ ٤ ص ٣٣ .
(٢) الكتاب جـ ٤ ص ٩٩ .

ودور « الاستغناء » في هذه الناحية وإن كان محدودا ؛ لأن مهمته في التطوير اللغوي أوضح وأظهر ، لكن مهمته في الانماء وإثراء القاموس اللغوي قائمة ويبدو ذلك في ظاهرة العدل ؛ إذ الصيغة المعدول إليها فيها توسيع لأسباب التعبير اللغوي وإن كان كل تعبير منها له ما يدفع إليه .

وهذا كله بجانب دعم دلالة الصيغة بمنحها القدرة على أداء معان متعددة .

من ذلك جموع القلة عندما تؤدي ما تؤديه جموع الكثرة مثل قوله تعالى : ﴿ **وأفئدتهم هواء** ﴾ .

وجموع الكثرة عندما تؤدي معنى القلة مثل قوله تعالى : ﴿ **ثلاثة قروء** ﴾ .

وصيغ المطاوعة عندما تغني عن البناء للمجهول مثل : انكسر الزجاج .

وكذلك عندما يحل الفاعل أو الحال محل الخبر .

وعندما تحل « أنَّ » واسمها وخبرها محل مفعولي « ظن » .

وعندما تكتفي « كان وأخواتها » بالمرفوع عن الخبر ، وتتضمن معان جديدة ما كانت تدل عليها عندما كانت ناقصة .

وعندما يتخذ صيغا لتصغير المبنيات تختلف عن صيغ تصغير المعربات .

خامسها : هناك من الاستغناء ما يمكن أن تسميه الاستغناء الفطري يدفع إليه العربي الفصيح بسليقته وفطرته على طريقه المستبين نحو إعداد لغته ، وتأهيل للسانه للتعبير عن أشرف المعاني ، وأقدس المبادىء ، وأهدى الشرائع ، وأحسن القصص ، وأصدق الخبر ، وأعمق العلوم .

فهو يستخدم صيغة « أفعال » في الجمع حينا ، و « أفْعُل » حينا آخر .

ويكتفي بصيغ القلة عن الكثرة .

ويكتفي بتصغير « الذي » عن تصغير « من وأي » .

وأكثر التصغير في القضايا التصريفية يدخل في الاستغناء السليقي (السَّلَقِيّ) .

وهناك الاستغناء الاصطلاحي .. الذي قال به النحاة عند تخلف بعض شروطهم التي وضعوها لمصطلح معين ، فيستبدلون به مصطلحا آخر .

كقولهم بالفاعل أو الحال الذي سد مسد الخبر .

وقولهم بأسماء الأفعال المنقولة .

والمصدر الذي أغنى عن لفظ فعله .

وقولهم بشبه الجملة ، وكان التامة ، ونائب الفاعل ، وظاهرة العدل .

فالاستغناء في هذا كله لم يتجاوز باب المصطلحات ، وهو مجرد تصور من النحاة لضروب التعبير عند العرب ، ووضعها في قوالب ملائمة من قواعدهم .

سادسها : الاستغناء في عملية تصريف الأفعال .. ؟ إذ نرى قدرا منها لا يتجاوز صورة الماضي ، كما نرى أفعالا ملازمة للأمرية ، وأخرى ملازمة لصورة المضارع كما نرى أفعالا أخرى ناقصة ، وهذه الأفعال كلها استغنى بما سمع من تصرفاتها عن التصرفات الأخرى التي لم يستعملها العربي ، أو استعملها وعدل عنها .. هذه الظاهرة بخاصة تعني أن الأفعال في هذه الحالة تحولت إلى وظيفة لغوية أخرى جعلتها أشبه بالأدوات التي تحمل معاني يراد منها أن تؤديها فحسب وهذا واضح في : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس والأفعال ناقصة التصرف من أخوات كان أو كاد ، وغيرها .

سابعها : يقول أبو حيان في الارتشاف : اللغة من الأمور الوضعية لا تمنطق ولا تعلل .

وهذا قول يتحدث عن طبيعة اللغة بما هو أدنى إلى الفهم الصحيح ، وأقرب إلى الحقيقة .

ومواجهة القضايا اللغوية بأقيسة ضابطة ، شاملة ، مستوعبة أمر غير ميسور في كثير من الأحيان . ووجود ظاهرة الاستغناء يكشف عن فشل القياس النحوي في بعض القضايا .

ففي الاستغناء كما أسلفنا يعدل العرب أحيانا عن صيغة حكم بها القياس ، أو

بتعبير أدق عدل القياس النحوي عن الصيغة التي آثرها العرب في نطقهم ، مثل : أبى يَأْبَى بفتح الباء مع أن القياس كسرها .

وكذلك في جَمْع فَعْل على أَفْعَال (صحيح العين) مع أن القياس الصرفي أَفْعُل .

وورد عن العرب تصغير بعض المبنيات والقياس النحوي أو الصرفي أن قضايا التصريف مقصورة على الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة .

فظاهرة الاستغناء تكشف عن لون المواجهة اللغوية أو اللسانية في التعبير عن الأشياء والموجودات والمعاني بطريقة تختلف عن الحلول التي طرحتها الأقيسة النحوية والصرفية . والعربي في الاستغناء ، كان يتحاكم إلى فطرته النقية ، وعروبته المعربة ، وعندما كانت تتلاق القبائل العربية في الأسواق ومواسم الحج كانت تتخير وتنتقي الأفصح والأيسر بطريقة تلقائية يحكمها استقامة الفطرة اللغوية ، واستقامة اللسان ، واتساع آفاق التعبير التي جاوزت حدود القبيلة ، ومطالبها الضرورية إلى حياة أكثر حدودا وأوسع مطالب .

وفي هذا الطور نضجت اللغة تماما ، وأصبحت معدة لأن ينزل بها الكتاب العزيز الذي كانت فصاحته وبلاغته آية للناس .

وبرغم هذا يتجرد النحاة ـــ وبخاصة نحاة البصرة ـــ للانتصار لأقيستهم ، ولو استغنى العرب عنها ، أعني ولو سبق للعرب أن قالوا صيغا ألفوها تغني عما تكلفه النحاة بالقياس ، ولا أدل على ذلك من قول المبرد الذي أشرنا إليه ، وهو يتحدث عن الاستغناء : « ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رَجُل أَرْجَال ، وفي سَبُع أسباع ؛ لأنه الأصل »[1] .

هذا هو الانتصار للقياس يبدو في كلام المبرد ، يجيز للشاعر صيغة استغنى عنها العرب وعدلوا إلى غيرها ، ويدعو إلى هذا بدافع الضرورة ، مع أن الضرورة تقدر بقدرها ، وهي في الوقت نفسه مرتبطة بالوارد عن العرب .

---

(١) المقتضب جـ ٢ ص ٢٠١ .

خاتمـــة :

وأخيراًأقول هذه هي ظاهرة الاستغناء في اللسان العربي تتبعتها في مجالات شتى ، وميادين عدة ، نحوية وصرفية ، ولا أدعي أني استقرأت مواضعها استقراء تاما لكني أتيت من ذلك بقدر ما يوصل إلى النتائج التي سجلتها .

إنها ظاهرة تبرز قيمة الفصحى ، وتكشف عن عناصر القوة فيها ، وإمكاناتها المتعددة في التعبير عن الأشياء والموجودات والحسات والمعنويات .

أرجو أن أكون بهذا قد أوفيت أو دانيت . وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

ولا زال لسان القرآن الكريم قواما على كل الألسنة ، مهيمنا عليها .

والحمد لله أولا وآخرا ،،،

أهم المراجع والمصادر :

١ ــ القرآن الكريم .

٢ ــ الكتاب لسيبويه — الطبعة الأميرية وتحقيق هارون

٣ ــ المقتضب — للمبرد ــ تحقيق عضيمة

٤ ــ الكامل — للمبرد

٥ ــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب — حاشية الأمير

٦ ــ شذور الذهب — لابن هشام

٧ ــ البحر المحيط — لأبي حيان

٨ ــ التذكرة والتبصرة — للصيمري ــ تحقيق د. فتحي

٩ ــ شرح الأشموني — بتحقيق محي الدين

١٠ ــ التصريح على التوضيح — للشيخ خالد الأزهري

١١ ــ تاريخ التطور النحوي — لبراجستراسر

١٢ ــ أبنية الأفعال في اللسان العربي — للباحث